الذي ستبقى اسرائيل مسؤولة عنه ، حسب مشروع بيغن (٣٦) · ويستند هذا الموقف على توصيات لجنة بن ـ اليسار التي تقضي « بأن يستمر الجيش الاسرائيلي [الذي يعتبر الحكم العسكري احد اجهزته الرئيسية في المناطق] بالمحافظة على الامن الداخلي والخارجي في مناطق الحكم الذاتي ، وفي القيام بمناوراته وفق اعتباراته الخاصة ، وبحيث تكون تجمعاته ضمن معسكرات يتم تحديدها اثناء المفاوضات » (٣٧) ·

وبناء عليه نستطيع ان نتخيل الدور الذي ترسمه اسرائيل « للشرطة المحلية القوية التي سيوكل اليها المحافظة على الامن والنظام » حسب اتفاق كامب ديفيد · فبناء على الموقف الاسرائيلي ، لن تكون تلك الشرطة على ما يبدو ، سوى جهاز في الحكم العسكري او احد فروعه ·

فترة انتقالية لفرض السيادة الاسرائيلية

تهدف اسرائيل من وراء مواقفها المتصلبة من مشروع الحكم الذاتي الى خلق اساس قوي لها ـ في حال تطبيقه ـ في المفاوضات حول مستقبل المناطق التي من المفروض ان تبدأ في السنة الثالثة بعد التطبيق ، حين ستطالب بفرض سيادتها على « ارض ـ اسرائيل » الغربية باكملها · وقد عرف وزير الخارجية دايان نظام الحكم الذاتي بقوله « انه مشروع لنمط حياة مؤقت ، ليس دائما ولا نهائيا ، وانما لخمس سنين فقط » (٣٨) ، بهدف خلق واقع اسرائيلي ثابت في هذه المناطق ، بواسطة الاستيطان والاستيلاء على الاراضي والمياه بالطبع ، وحتى يتحسن الواقع السياسي الذي تعيشه اسرائيل الآن ، فتسنح الفرصة امامها لضم هذه المناطق نهائيا اليها · ومن جملة ما تراهن عليه اسرائيل في هذا المجال ، بعض التطورات المتوقعة في المستقبل ·

واولى هذه التطورات المتوقعة بتصور اسرائيل لعلاقاتها مع مصر ، فالحكم الذاتي اذا ما طبق سيؤدي الى تطبيع هذه العلاقات بصورة كاملة ، حين تخرج مصر ، نتيجة ذلك ، نهائيا ، من دائرة الصراع في الشرق الاوسط · وبالتالي فأن موقفها ـ اي مصر ـ في المفاوضات حول المستقبل النهائي للمناطق المحتلة سيكون ضعيفا ، لا يستند الا على اساس « الصداقة » ، والتي يبدو ان بيغن في غنى عنها ، اذا كان الامر يتعلق بمستقبل «اليهودية والسامرة » · وقد قيم بيغن صراحة موقف مصر ، في خطابه امام الكنيست قبيل توقيع معاهدة السلام ، بقوله « ان مصر لا تستطيع ان تمنحنا السلام في الشرق »(٣٩) ، في اشارة واضحة الى ان اسرائيل لاتستطيع القبول بالموقف المصري فيما يتعلق بمستقبل المناطق المحتلة ·

أما التطور الثاني المتوقع فهو ان الاردن لن يوافق على دخول المفاوضات حتى بعد ثلاث سنوات ، لان المقصود هو تنازله كليا عن المناطق هذه المرة ـ وليس عن جزء منها كما كان يطالبه المعراخ ـ ضمن معاهدة سلام بينه وبين اسرائيل ·

والتطور الثالث يتعلق بالوضع الذي ينشأ عن موقف سكان المناطق المحتلة · فالحل النهائي الناتج عن المفاوضات في المستقبل يجب ان « يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة » ، حسب صيغة كامب ديفيد · وهذا الحل يجب ان يخضع ايضا للتصويت عليه من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة · وبديهي ان هؤلاء سيرفضون مشروع السيادة الاسرائيلية ، ورفضهم هذا سيكون له الوزن الاكبر ،